

تقرير

الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية
لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي

(أنطاليا - تركيا، ٣٠ مارس/آذار - ٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٥)

مكتب تنسيق الكومسيك

أنقرة، أبريل/نيسان ٢٠٠٥

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 108 Ankara-TURKEY

Phone : 90 - 312 - 294 55 10

90 - 312 - 294 55 03

Tifax : 90 - 312 - 294 55 77

Website : <http://www.dpt.gov.tr>

e mail : mgenckol@dpt.gov.tr

المحتويات

الصفحة

٧	تقرير الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.....
---	---

المرفقات

١٥	١ قائمة المشاركين في الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.....
٢٥	٢ نكلمة الافتتاحية لسعادة السيد نظفي علوان نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.....
٣١	٣ رسالة معالي الأستاذ الدكتور/أكمل الدين احسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
٣٥	٤ جدول أعمال الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.....
٣٩	٥ مشروع بروتوكول خطة التعريف التفصيلية (PREL FAS).....

تقرير

الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية
لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC)
(أنطاليا، ٣٠ مارس / آذار - ٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٥)

تقرير

الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC) (أنطاليا، ٣٠ مارس/ آذار - ٢ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥)

١- عقد الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية التي أنشئت بموجب اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باستضافة الجمهورية التركية في أنطاليا في الفترة بين ٣٠ مارس إلى ٢ أبريل ٢٠٠٥.

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي صادقت على اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة:

- جمهورية بنجلاديش الشعبية
- جمهورية الكامبيرون
- جمهورية مصر العربية
- جمهورية غينيا
- جمهورية إيران الإسلامية
- المملكة الأردنية الهاشمية
- الجمهورية اللبنانية
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- ماليزيا
- جمهورية باكستان الإسلامية
- الجمهورية التونسية
- الجمهورية التركية
- جمهورية أوغندا

٣- وشارك في الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية (TPS-OIC) :

- جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.
- جمهورية أذربيجان
- جمهورية العراق (موقعة)
- دولة الكويت (موقعة)
- جمهورية نيجيريا الاتحادية (موقعة)
- دولة قطر (موقعة)
- المملكة العربية السعودية (موقعة)
- جمهورية السودان (موقعة)
- الجمهورية العربية السورية (موقعة)
- دولة الإمارات العربية المتحدة (موقعة)
- جمهورية اليمن

٤- كما حضر الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات التالية:

- مكتب تنسيق الكومسيك (بوصفه عضواً في أمانة لجنة المفاوضات التجارية)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة (بوصفه عضواً في أمانة لجنة المفاوضات التجارية)
- البنك الإسلامي للتنمية.
- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.
(ترد نسخة من قائمة المشاركين في المرفق ١)

الجلسة الافتتاحية

٥- عقدت الجلسة الافتتاحية برئاسة سعادة السيد لطفي علوان، نائب وكيل الوزارة لهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.

٦- رحب سعادة السيد لطفي علوان بجميع أعضاء الوفود مشيراً إلى أن مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي، أقر أهمية التعاون الاقتصادي والتجاري في تعزيز رفاهية البلدان الأعضاء

والشروع في إنشاء سلسلة من المشروعات في هذا الصدد على سبيل المثال نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وذكر سعادة السيد علوان أن إزالة العوائق أمام التجارة على صعيد اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تعد خطوة أساسية ومهمة إذا ما أرادت هذه البلدان إرساء تعاون حقيقي. وأشار إلى أن البلدان الأعضاء، وقد وصلت إلى نهاية الجولة الأولى، باتت لزاماً عليها أن تتدبر كيفية المعنى قد ما على طريق التنفيذ الناجح لما تم التوصل إليه في المفاوضات التي يجب ألا تصنف نتائجها ضمن تلك المبادرات التي تتطوى على طموحات دون أن ترقى إلى طور التنفيذ.

وتحدث سعادة السيد علوان عما يتعين على البلدان الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية أن تقوم به أثناء الاجتماع الرابع للجولة الأولى:

أولاً: اختتام الجولة الأولى بنجاح، وثانياً: الانتهاء من إعداد مشروع البروتوكول، وثالثاً: تحديد موعد حفل التوقيع الذي كان من المقرر عقده في أقرب وقت ممكن وأخيراً، البدء من جديد في عقد اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية لمناقشة القضايا الأخرى المتصلة بالتجارة والتي تشكل أمراً حيوياً لضمان التنفيذ الناجح للبروتوكول.

وأهى السيد علوان ملاحظاته بالاعراب عن مساندة تركيا للمفاوضات.

(ترد نسخة من نص البيان الذي أولى به سعادة السيد لطفي علوان في المرفق ٢) .

٧- وأقى سعادة السيد البراء ترابزونى من إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي كلمة معالي الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي. وأكد معالي الأستاذ الدكتور إحسان أوغلو، في كلمته على الدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة في الأنشطة الاقتصادية فيما بين الدول الإسلامية. كما أنها تعمل على توطيد العلاقات وروابط الأخوة بين الدول الإسلامية. كما أشار أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ترحب بالجهود المبذولة لزيادة التجارة التي ستمكنهم من المناقسة الدولية. كما قرر أن لجنة المفاوضات التجارية قد وصلت في مداولاتها إلى مرحلة إنهاء مشروع البروتوكول لإعداده للتوقيع قبل إنقضاء المدة المحددة للجولة الأولى من المفاوضات. وفي الختام أعرب معالي الأستاذ الدكتور إحسان أوغلو عن أمله في أن تصل الدول الأعضاء إلى نتائج مرضية في هذا الصدد كما عبر عن عميق امتنانه لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها أولى جولات المفاوضات، وكذا تقدم بالشكر إلى مكتب تنسيق الكومسيك والمركز

الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لإسهامهم في الإعداد لاجتماعات لجنة المفاوضات التجارية.

(ترد نسخة من نص كلمة معالي الاستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي في المرفق ٣).

٨- وقامت وفود كل من جمهورية مصر العربية وماليزيا وجمهورية الكاميرون بعد ذلك بإلقاء كلماتهم في الاجتماع نيابةً عن المجموعات العربية والآسيوية والأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما ألقى كل من رؤساء وفود جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية أوغندا وجمهورية تونس كلماتهم في الجلسة الافتتاحية. وأعرب رؤساء الوفود الممثلون للمجموعات الإقليمية الثلاثة عن امتنانهم للجمهورية التركية. كما أشاروا إلى أهمية التوصل إلى نتيجة ناجحة في أولى جولات المفاوضات. وقالوا إن هذا الاجتماع يعد بمثابة فرصة لتطوير التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء، كما أكدوا على أنه يجب أن يكون الهدف من هذا البروتوكول تطوير إمكانات التجارة فيما بين الدول الأعضاء. كما عبروا عن مواساتهم لضحايا الزلزال الذي ضرب جنوب شرق آسيا مؤخراً والمصاب بالجلل بفقد السيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق الذي كان بطلاً في مضمار التعاون فيما بين الدول الإسلامية.

إقرار جدول الأعمال:

٩- اعتمدت لجنة المفاوضات التجارية جدول أعمالها وبرنامج عمل الاجتماع.
(ترد نسخة من جدول الأعمال في المرفق ٤).

عرض مقدم من قبل أمانة لجنة المفاوضات التجارية:

١٠- قدمت أمانة لجنة المفاوضات التجارية عرضاً بشأن آخر تطورات المفاوضات التجارية فيما يتصل بإنشاء نظام الأفضليات التجارية. ولقد قدم العرض نظرة عامة للتطورات التي تمت منذ الاجتماع الثالث للجنة المفاوضات التجارية ومشروع البروتوكول الذي أعدته الأمانة أيضاً. وتقدمت الأمانة بالشكر للبنك الإسلامي للتنمية لدعمه المالي الذي قدمه للجولة الأولى من المفاوضات التجارية.

النظر في مشروع بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS).

١١- وافقت اللجنة على النسخة المنقحة من مشروع بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS)، وأعربت بعض الدول الأعضاء في اللجنة عن إشغالها بشأن بعض النقاط التي تم وضعها بين قوسين.

١٢- حثت لجنة المفاوضات التجارية الدول الأعضاء على رفع PRETAS إلى عواصم بلادهم لاتخاذ قرار نهائي بغية الانتهاء من إعداده، للتوقيع عليه أثناء الاجتماع الواحد والعشرين للكمسيك المقرر عقده على المستوى الوزاري في الفترة ما بين ١٣-١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥.

١٣- كما سجلت لجنة المفاوضات التجارية، الملاحظة التي أبدتها رئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية، الذي طالب، مؤكدا دعمه لـ PRETAS، الدول الأعضاء بأن ٢٥% على الأقل من المنتجات المدرجة في قائمتها الإيجابية يجب أن تكون سلعا يتم الإتجار فيها فعليا.

١٤- في ظل التفهم الكامل لإجماع الدول المشاركة على أحكام التعريفات شبه الجمركية والعوائق غير الجمركية، أكد وفد بنغلاديش على أنها تحتفظ بحقها في طرح هذه القضايا في الاجتماع القادم.
(برد نص PRETAS في المرفق ٥).

ما يستجد من أعمال:

١٥- أهابت لجنة المفاوضات التجارية بالدول المشاركة أن تعين ممثلها بكامل السلطات وصلاحيات الوزير المفوض بغية الإسراع في عملية توقيع PRETAS.

١٦- دعت لجنة المفاوضات التجارية الدول الأعضاء إلى التعهد بعدم الدخول في المفاوضات سوى بخصوص تلك القضايا المتعلقة التي تم تحديدها ما بين قوسين كما هو وارد في نص PRETAS.

١٧- طلب إلى الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية التي لم تتم بذلك بعد، أن ترسل إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية المستندات التالية لتسهيل المدلولات أثناء الاجتماع التالي للجنة المفاوضات التجارية.

- قائمة القوانين واللوائح المنظمة للتجارة الخارجية، والمعمول بها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣؛
- والتعريفات الجمركية المعمول بها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ ، على الأقل على أساس تصنيف النظام المنسق ذي الأرقام الست؛
- والتعريفات التفضيلية الممنوحة على الأصعدة الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف؛
- وقائمة التدابير غير التعريفية المعمول بها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣؛
- وقائمة التدابير شبه التعريفية المعمول بها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣؛
- وقائمة المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية المعمول بها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣؛
- والإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للسنوات الثلاثة المنصرمة على أساس تصنيف النظام المنسق ذي الأرقام الست لكل دولة ولكل منتج.

تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع القادم للجنة المفاوضات

١٨- قررت لجنة المفاوضات التجارية أن تقوم الأمانة بالاتصال بالدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية بخصوص موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية.

ملاحظات ختامية

- ١٩- أعربت الوفود المشاركة عن خالص امتنانها وعميق شكرها لحكومة الجمهورية التركية وأمانة لجنة المفاوضات التجارية على الترتيبات الممتازة لهذا الاجتماع الهام، وعلى ما لا فوه من كرم الضيافة وحسن الوفادة أثناء إقامتهم في أنطاليا.
- ٢٠- وأعربت لجنة المفاوضات التجارية عن مواساتها لأسر ضحايا كارثة الزلزال الأخير الذي ضرب جنوب شرق آسيا.

المرفق - ١ -

قائمة المشاركين

Original English

قائمة المشاركين في الاجتماع الرابع
للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
(TPS-OIC)

(إيطاليا - تركيا، ٣٠ مارس/أذار - ٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٥)

A. MEMBER COUNTRIES OF TRADE NEGOTIATING COMMITTEE

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- Dr. MOSTAFA ABID KHAN
Deputy Chief,
Bangladesh Tariff Commission

REPUBLIC OF CAMEROON

- Mr. MANGA MASSINA ANTONIE MARIE
Representative President's Office
- Mr. ABANCHIME LIMANGANA
Head of Section,
Ministry of External Relations

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- Mrs. NARIMAN SAAD AHMED YOUSSEF
Trade Minister Plenipotentiary, Head of International Organization Dept.
Ministry of Foreign Trade and Industry
- Mr. AMR RAMADAN
Counselor,
Director of International Economic Affairs Dept.
Ministry of Foreign Affairs
- Ms. WALAA MOHAMED ROUSHDI
Department of Trade Agreements,
Ministry of Foreign Trade and Industry
- Mr. EHAB MOHAMED FATHI
Department of Foreign Trade Policies,
Ministry of Foreign Trade and Industry

REPUBLIC OF GUINEA

- Mr. ANSOUMANE BERETE
Ministry of Commerce

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Mr. MOSTAFA SARMADI
Advisor to the Minister of Commerce and
General Director of International Department
- Mr. HASAN POUR
Economic Researcher,
Institute Trade Studies and Research Ministry of Commerce

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- Mr. FAYEQ ALNEGRISH
Head of the Regional Organizations Division
Ministry of Industry and Trade
- Mr. OMAR ABANDEH
Deputy Director, Tariffs and Agreements Directorate,
Customs Department

REPUBLIC OF LEBANON

- H. E. GEORGES H. SIAM
Ambassador of Lebanon to Turkey

GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

- Mr. SAID IBRAHIM
Director Custom
- Mr. MUSTAFA KSHADA
Director of The Committee Affairs Secretariat of Finance

MALAYSIA

- Mr. NATCHIMUTHU VASUDEVAN
Director, Bilateral and Regional Relations Division,
Ministry of International Trade and Industry
- Mr. FIRDAOS ROSLI
Assistant Director, Bilateral and Regional Relations,
Ministry of International Trade and Industry

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Mr. MUHAMMED RIYAZ
Counsellor in Istanbul
- Mr. GHAZI MARJAN KHATTAK
Section Officer, Foreign Trade

REPUBLIC OF TUNISIA

- Mr. MOHAMED JAMEL EL IFA
Deputy Director, General Directorate of International Economic and
Commercial Cooperation,
Ministry of Commerce

REPUBLIC OF TURKEY

- Mr. LÜTFİ ELVAN
Deputy Undersecretary of the State Planning Organization
- Mr. TEVFIK MENGÜ
Director General of Agreements,
Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. A. FAİK KURAL
Head of Department,
Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. MEHMET SÖNMEZ
Expert, General Directorate of Importation,
Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. KORAY DEMİRCAN
Assistant Expert, General Directorate of Agreements,
Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. TEOMAN YAĞLI
Engenier, Coordination Department of Research and Plan
Ministry of Agriculture and Ruler Affairs
- Mr. ALPER BOSUTER
Attache, Deputy General Directorate of Multilateral Economic Relations
Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF UGANDA

- Ms. PENINA KYOHAIRWE SIMBA
Senior Principal Revenue Officer – Customs Uganda Revenue Authority
- Mr. ORINZI EMMANUEL
Counsellor,
Ministry of Foreign Affairs Kampula

B. SIGNATORY COUNTRIES

REPUBLIC OF IRAQ

- Mr. ABDUL SALAM A. H. AL-QAYSI
Director General Ass.
Directorate of Foreign Economics Relations
Ministry of Trade
- Mr. ABDULAZIZ AMIR
Attache
Ministry of Foreign Affairs

STATE OF KUWAIT

- Mr. ISHAQ ABDULKARIM
Director of International Affairs
Ministry of Finance
- Mr. SHEIK NIMER ALSABAH
Head Section of Commercial Organizations
Ministry of Commerce
- Mrs. HIND BO HAMRA
Economic Researcher
Ministry of Finance

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

- H.E. ADAMU AJUJI WAZIRI
Ambassador of Nigeria to Turkey
- Mr. IBUKUN ADELEKE OLATIDOYE
Embassy of Nigeria Minister Plenipotentiary

STATE OF QATAR

- Mr. HASSAN ABDULLAH AL-MOJANADI
Economy Researcher,
Ministry of Economy and Commerce
- Mr. AHMED MOHAMAD AL MARZOKI
Economy Researcher,
Ministry of Economy and Commerce

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. MUSAID BIN MOHAMMAD AL-USHAIFI
Director General of the Department of International Organizations,
Ministry of Trade and Industry
- Mr. MOHAMMED BIN ABDULLAH BARRI
Counsellor, Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia, Turkey
- Mr. ABDULLAH BIN MUHAMMAD AL-LAHIM
Economy Expert,
Ministry of Finance
- Mr. HUSAYN BIN ABDULRASJID
Researcher at the Department of Arabic and Islamic Relations,
Ministry of Trade and Industry

REPUBLIC OF SUDAN

- H.E. Amb. ABDALLA KHIDIR BASHIR
Director of Technical and Economic Cooperation Dept.,
Ministry of Foreign Affairs
- H.E. Amb. ALTEREIFI AHMED KORMINO
Ambassador of Turkey
- Mr. GAAFAR AL-RAYAH
Ministry of Foreign Trade
- Mr. ZEINA ALEBDEEN ALI SAYED AHMED
Ministry of Finance and National Economy
- Mr. ALTAYEB MOHAMED ALI
General Administration of Customs

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- Mr. MAHMOUD OBEID
In Charge of International Organizations,
Ministry of Economy and Trade
- Mr. ANAS AL BUKAAI
Employee at Directorate of External Trade
Ministry of Economy and Trade

THE UNITED ARAB EMIRATES

- Mr. OMAR AHMED AL-MOHARRAMI
Expert,
Ministry of Economy & Planning
- Mr. SULTAN SAEED AL-MUHAIRI
Expert of Custom

C. OTHER COUNTRIES

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- Mr. ABDELHAMID DELAHDA
Deputy Director General for Foreign Trade,
Ministry of Trade

REPUBLIC OF AZARBAIJAN

- Ms. GULCHIN ALASGAROVA
Leading Expert,
Ministry of Economic Development

REPUBLIC OF YEMEN

- Mr. AHMED A. MAHDI OMAR
Director of Islamic Cooperation
Ministry of Industry and Trade

D. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- Mr. ALBARAA TARABZOUNI
Professioner Officer in the Economic Affairs Department

E. SUBSIDIARY ORGANS OF THE OIC

**THE STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING
CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)**

- H.E. Amb. ERDINÇ ERDÜN
Director General

THE ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. ALLAL RACHDI
Director General
- Mr. EL HASSANE HZAINÉ
Director of Studies and Training Department

F. SPECIALIZED INSTITUTIONS OF THE OIC

THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- Mr. SALEH JELASSI
Cooperation Office
- Mr. FAROUK ABDULLAH ALWYNI
Trade Finance & Promotion Department

**G. COMCEC COORDINATION OFFICE & THE TRADE NEGOTIATING
COMMITTEE SECRETARIAT**

**General Directorate of Foreign Economic Relations,
The State Planning Organisation of the Republic of Turkey**

- Mr. FERRUH TIĞLI
Head of Department
- Mr. BAŞAK KAYIRAN
Expert, Press Relations
- Mr. HÜSEYİN AVNİ METİN
Protocol Relations
- Mr. METİN GENÇKOL
Expert, Drafting
- Mr. ALİ İŞLER
Assistant Expert, Drafting
- Ms. BİGE HAMURDAN
List of Participants, Social Programme

- Ms. SEMA HIMA
Coordinator of Documentation
- Ms. İLKNUR ARABACI
Executive Secretary

**H. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL
AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION**

- Mr. YAŞAR GÜLSOY
Head of Department
- Mr. MEVLÜT YAŞAR
Financial Officer
- Mr. NURİTTİN AYDIN
Financial Officer
- Mr. MUSTAFA AKTAŞ
Treasurer
- Mr. TAYFUR YÜKSEL
Computer Programmer
- Mr. HASAN KAVALCI
Technician

المرفق - ٢ -

الكلمة الافتتاحية لسعادة السيد لطفى علوان
نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية

كلمة سعادة السيد لطفى علوان
نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية
بالجمهورية التركية في الجلسة الافتتاحية
(أنطاليا ، تركيا، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥)

السادة أعضاء الوفود الموقرون
سعادة الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي
الأخوة والأخوات الأعزاء

إنه لمن نواحي الغبطة والسرور أن أرحب بكم جميعاً في الدورة الرابعة للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بأطيب التمنيات إلى جميع الوفود المشاركة آملاً أن تكفل الجولة الأولى للمفاوضات التجارية بالنجاح.

السادة أعضاء الوفود الموقرون.

لقد أدرك مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي ما يمثله التعاون الاقتصادي والتجاري من أهمية في تدعيم رفاهية شعوب الدول الأعضاء على مدى فترة طويلة من الزمن، ومن ثم فقد بدأت المنظمة سلسلة من المشروعات في هذا الصدد. ولقد اجتمعنا اليوم لإتمام أحد هذه المشروعات وهو مشروع إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن إزالة عوائق التجارة فيما بين اقتصادات الدول الأعضاء لهي خطوة هامة وجوهرية، إذا ما كنا عاقدين العزم على إيجاد تعاون حقيقي، فإجراءات تيسير التجارة لا تقتصر على مجرد زيادة حجم التبادل التجاري في مجال السلع، بل إنها تزيد من فرص نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، ومن ثم إيجاد اقتصادات أفدر على التنافس وأكثر إزدهاراً.

السادة أعضاء الوفود الموقرون

إن نظام الأفضليات التجارية الذي نسعى لتدشينه منذ لقائنا في أنطاليا العام الماضي لهو بحق خطوة رائدة نحو تحقيق مرامي مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي، المتمثلة في إزالة الحواجز أمام التجارة، ومن ثم، وضع بنية أساسية لتحويل اقتصاداتنا كي نستفيد أفضل استفادة من الموارد التي تزخر بها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكي نتغلب على التحديات التي تفرضها العولمة في العالم المعاصر.

ورغم أن هذه أولى خبرات لجنة المفاوضات التجارية في إطار المنتديات التي تعدها منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنها قد أبلت بلاءً حسناً، وستتهي أعمال الجولة الأولى أثناء هذا الاجتماع. ويعزى نجاح هذه الاجتماعات إلى حسن نية البلدان الشقيقة والتزامها، ويعزى كذلك إلى الاحتراف والتميز اللذين أبدتهما الأمانة العامة فيما يتعلق بالنواحي التنظيمية.

السادة أعضاء الوفود الموقرون

بعد أن وصلنا إلى نهاية الجولة الأولى من المفاوضات، فإنه لزاماً علينا أن نتفكر في كيفية المضي قدماً على طريق التنفيذ الناجح لما تم التوصل إليه في المفاوضات. يعد إبرام اتفاقية لتقليل الحواجز في التجارة خطوة هائلة. إلا أننا يجب أن نأخذ في الحسبان أن هذه الاتفاقية ستكون هي الاتفاقية الوحيدة من نوعها من بين مئات الاتفاقيات الأخرى المشابهة التي تم توقيعها على مدار العقود القليلة الماضية.

وطبقاً لما أوردته منظمة التجارة العالمية، فإنه بحلول عام ٢٠٠٢، سيكون قد تم التصديق على ٢٥٠ اتفاقية تجارية إقليمية وإبلاغ الجات/منظمة التجارة العالمية بها. وبالفعل تم الإخطار

بعدد ١٣٠ اتفاقية من هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية بعد يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يصل إجمالي عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٠ اتفاقية. وبالنظر إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية المتعددة القائمة بالفعل، ولاسيما تلك التي أبرمت في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الجديد، فإن القلة قليلة منها فقط هي التي كان لها عظيم الأثر. ووفقاً للإحصاء الأخير الذي أجراه البنك الآسيوي للتنمية، فإن أغلب الاتفاقيات التجارية الإقليمية خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية افتقرت إلى الإطار المؤسسي الذي يجعل من التنفيذ أمراً ممكناً. إن الاجتماعات التي تعقد بصفة منتظمة وفي الموعد المناسب على مستوى كبار الخبراء في البلدان الأعضاء، إلى جانب المداخلات المواتية والمستبيرة التي تقوم بها السلطات السياسية فيما يتعلق بعملية المفاوضات، وكذا القواعد والإجراءات الواضحة والفعالة لتسوية المنازعات، فضلاً عن الأمانة العامة عالية الكفاءة، كل هذا يشكل حجر الزاوية في أي إطار مؤسسي فعال يهدف إلى تنفيذ الترتيبات التجارية الإقليمية تنفيذاً ناجحاً، وتطويرها في الوقت المناسب.

نحن لا نريد لنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يكون واحداً من تلك المبادرات المفعمة بالأمال والطموحات دون تنفيذ. ومن ثم، كيف لنا أن نتقاضي هذا المصير الذي آلت إليه الاتفاقيات التجارية الأخرى التي بدأت قبل أن نشرع نحن في اتفاقيتنا؟ وبحكم كوننا في المرحلة النهائية لوضع بروتوكول خاص بالحد من الحواجز الجمركية، لا بد أن يولي أعضاء الوفود الموقرون الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية المزيد من الاهتمام لهذه المسألة.

السادة أعضاء الوفود الموقرون،

إدراكاً لهذه الخلفية الخاصة بالمفاوضات التي أجريناها، ووعياً بالتحديات الماثلة أمامنا، أود الآن أن أتطرق لما يتعين علينا القيام به في هذا الاجتماع. أولاً: علينا أن نتذكر أن اختتام الجولة الأولى من المفاوضات التجارية اختتاماً ناجحاً خلال فترة الإثنى عشر شهراً المقررة يأتي في صدارة أولوياتنا بوصفنا لجنة المفاوضات التجارية، وهو ما يعني أنه لزاماً على اللجنة أن تذيب الاختلافات أو تزيل التحفظات المتعلقة بألية تخفيض التعريفات الجمركية التي لا تزال معلقة منذ الاجتماع السابق.

ثانياً: ينبغي علينا أن نندارس مشروع البروتوكول ونعمل على الانتهاء منه بانتهاء هذا الاجتماع.

ثالثاً: يجب علينا مناقشة مكان توقيع البروتوكول وشكله النهائي عند التوقيع. ومن وجهة نظري، أرى أنه كي نعجل بعملية التوقيع، والتصديق، والتنفيذ، علينا أن نحدد المكان والزمان الذي سيقام فيه حفل التوقيع والذي سوف يحضره وزراء التجارة في البلدان الأعضاء بالمنظمة. وينبغي أن يكون هذا الموعد في أقرب وقت ممكن من تاريخ إتمام الجولة الأولى بنجاح. وأود أن أقترح اجتماع الكومسيك المقرر عقده في إسطنبول هذا العام لكي يكون المناسبة التي تشهد توقيع البروتوكول.

وختاماً، أود أن ألفت انتباهكم لضرورة البدء مجدداً في عقد اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية في وقت لاحق لحفل التوقيع، من أجل مناقشة القضايا الأخرى المتعلقة بالتجارة، والتي تمثل ركناً حيوياً من الأركان التي تكفل التنفيذ الناجح للبروتوكول.

السادة أعضاء الوفود الموقرون

يسر الجمهورية التركية، بوصفها الرئيس الدائم للكومسيك، أن تستضيف الجولة الأولى للمفاوضات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وحيث أن إنشاء نظام للأفضليات التجارية داخل مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي يعتبر من مشروعات الكومسيك الهامة، يجب علينا الاستمرار في دعمه إلى أن يصبح قابلاً للتنفيذ. وأود في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية على التعاون الوثيق والدعم الذي قدمه من أجل تعزيز التجارة في منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي بوجه عام، وفي الجولة الأولى على وجه الخصوص. كما أود أن أشكر المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك على إسهامهما الفعال في تنظيم الجولة الأولى.

ولا يفوتني أن أعرب عن عميق شكري وتقديري لجميع الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية على تعاونهم وجهدهم الذي بذلوه من أجل الوصول بالمفاوضات التجارية إلى هذه المرحلة. وإني على يقين من أن هذا الاجتماع الختامي للجولة الأولى سيكفل بالنجاح، ومن أن هذا المجهود الكبير الذي بذلته أسرة منظمة المؤتمر الإسلامي سيتوج بحفل توقيع إن شاء الله.

أتمنى لكم جميعاً طيب المقام في أنطاليا.

وشكراً لكم.

المرفق - ٣ -

رسالة

معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في الجلسة الافتتاحية

رسالة

معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

في الجلسة الافتتاحية

للدورة الرابعة للجنة المفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضليات التجارية

بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

انطاليا - الجمهورية التركية

٣٠ مارس - ١ إبريل ٢٠٠٥م

السيد الرئيس،

المندوبين الموقرين

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لا شك أن التجارة في عصرنا تحاضر أصبحت تشكل واحدة من المجالات الرئيسية لأنشطة الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء. كما تعتبر حقله الوصل بين الدول التي توفق لصلات وتعب روابط الأخوة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولا يخفى علينا جميعاً أن التجارة منذ القدم كانت عاملاً من عوامل ربط الصلة بين الحضارات. وكان للتجارة الفضل في نشر الإسلام منذ بزوغ فجره الأول.

وترحب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالجهود الزامية التي تعزز التجارة حتى ترقى إلى مستوى يؤهلنا للمنافسة الدولية. وتشكل الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة نتاجاً لهذه الجهود وتعبيراً من هذه الدول عن رغبتها في المزيد من التعاون التجاري المكثف.

وحتى يتم تحقيق التضامن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال التكامل الاقتصادي. فقد قامت الآلية لخفض التعريفات الجمركية على أساس السلع المحددة بموجب نظام الأفضلية التجارية لتبذل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أن

توصلت لجنة المفاوضات التجارية من إعداد مشروع بروتوكول على أساس الآلية المنقحة ندر استه وإعداده للتوقيع عليه قبل نهاية الفترة الزمنية المحددة للجولة الأولى للمفاوضات وأيضا سبق في الاجتماع الثالث أن طالبت بعض الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية أن تؤخذ بعين الاعتبار القضايا ذات الصلة بالتجارة، مثل التدابير غير الجمركية، وتدابير الحماية، وتسوية المنازعات، وقواعد المنشأ أثناء مداولات لجنة المفاوضات التجارية. كما أشاروا إلى ضرورة توضيح تفسير بعض الأحكام الواردة في اتفاقية الإطار بشأن إنشاء نظام الأفضليات التجارية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ونأمل التوصل بحلول مرضية لجميع الدول الأعضاء.

وعلى ضوء ما سبق لا بد لهذا الاجتماع الموقر أن يتمخض عن دعم شامل وقوي لما انتقلت عنه الاجتماعات السابقة والعمل على توسيع دائرة الدول المشاركة في الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية.

وقد سبق أن تم طرح الية مهمة لخفض التعريفات الجمركية بموجب نظام الأفضليات التجارية للبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ونأمل ان تصل الدول الأعضاء إلى اتفاق مرض بشأن هذه الآلية.

وفي الختام، أعرب عن امتناني العميق لحكومة الجمهورية التركية على استضافتنا لهذا الاجتماع. وأشكر مكتب التنسيق الكورسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على دورها الداعم والمساند لإنجاح هذا الاجتماع وبارك جهودهم ونطمح في المزيد منها.

وفق الله الجميع لما فيه مصلحة عالمنا الإسلامي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق - ٤ -

جدول أعمال

جدول أعمال
الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية
فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة
المؤتمر الإسلامي

(أنطاليا ، ٣٠ مارس / آذار - ٢ أبريل / نيسان ٢٠٠٥)

- ١- الجلسة الافتتاحية
 - الكلمة الافتتاحية لنانب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بجمهورية تركيا
 - رسالة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
 - كلمات رؤساء الوفود
- ٢- إقرار جدول الأعمال
- ٣- عرض مقدم من قبل أمانة لجنة المفاوضات التجارية
- ٤- النظر في مشروع بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي
- ٥- مايستجد من أعمال
- ٦- تحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية
- ٧- الجلسة الختامية
 - اعتماد التقرير
 - ملاحظات ختامية

المرفق - ٥ -

مشروع

بروتوكول خطة

التعريفات التفضيلية الخاصة

بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي

(PRETAS)

(مشروع)
بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة
بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS)

دباجة

إن أعضاء لجنة المفاوضات التجارية لوضع نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ [أسماء البلدان]...؛
التزاماً بأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي؛

وأخذاً في الاعتبار قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) التي توصي بوضع نظام أفضليات تجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخطة العمل التي تبنتها كل من القمة الإسلامية الثالثة والسابعة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء؛

وسعيها إلى تحقيق الأهداف والمبادئ التي نصت عليها اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
وتذكيراً بالإعلان الوزاري للكومسيك بتدشين الجولة الأولى للمفاوضات التجارية في دورتها التاسعة عشرة؛

واقتراناً بالدور الجوهري الذي تلعبه التجارة في تحقيق درجة أعلى من درجات التعاون الاقتصادي، وتوسيع نطاق فرص الإنتاج والاستثمار، علاوة على تدعيم الرفاهية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛

وإدراكاً للاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً والأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
وإيلاءً للاهتمام الواجب بالالتزامات الثنائية ومتعددة الأطراف الخاصة بكل من الدول الأعضاء على حدة؛

وتسجلاً لرغبة بعض الدول المشاركة في متابعة تنفيذ جدول التخفيض السريع للتعريفات الجمركية الاختياري؛
وتأكيداً على ضرورة انعقاد جولات متتالية للمفاوضات التجارية بهدف توسيع وتطوير وتعزيز نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
ترسيخاً لالتزامهم بتحقيق أهداف هذا البروتوكول عن طريق إيلاء الاهتمام الواجب للإجراءات والجدول الزمنية المحددة للتنفيذ؛
قد اتفقوا على ما يلي:

المادة (١)

التعريفات

تحقيقاً لغرض هذا البروتوكول، فإن المصطلحات والمرجعيات التالية تعني:

- ١) "المنظمة": منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- ٢) "الكومسيك": اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة؛
- ٣) "لجنة المفاوضات التجارية": اللجنة التي تتعقد في إطارها جولات المفاوضات بشأن الأفضليات التجارية فيما بين الدول المشاركة؛
- ٤) "نظام الأفضليات التجارية": نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- ٥) "اتفاقية الإطار": الاتفاقية التجارية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- ٦) "البروتوكول": بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة؛
- ٧) "PRETAS": خطة التعريفات التفضيلية المقرر تطبيقها فيما بين الدول المشاركة طبقاً لهذا البروتوكول؛

- ٨) "الدول الأعضاء": الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- ٩) "الدول المتعاقدة": الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأطراف في إتفاقية الإطار؛
- ١٠) الدول المشاركة: الدول المتعاقدة التي وقعت على البروتوكول، وصدقت عليه ونفذته.
- ١١) "الدول الأقل نمواً": الدول الأعضاء في المنظمة التي صنفتها الأمم المتحدة تحت مسمى الدول الأقل نمواً، ما لم تقرر "الكومسيك" خلاف ذلك؛
- ١٢) التعريفات الجمركية: الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جداول التعريفات الجمركية الوطنية؛ وقد تم الاتفاق على أنه بالنسبة لبعض الدول المشاركة، قد تشير التعريفات الجمركية أيضاً إلى الرسوم المفروضة على الواردات المنصوص عليها في جداول التعريفات الجمركية الوطنية؛
- ١٣) التعريفات شبه الجمركية: الرسوم التي تحصل على الحدود خلافاً للتعريفات الجمركية، والتي لها أثر مماثل للتعريفات الجمركية على معاملات التجارة الخارجية، والتي لا تحصل إلا على الواردات. غير أنها تختلف عن الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تفرض بذات الأسلوب على المنتجات المحلية المناظرة لتلك الواردات، ولا تعد رسوم الاستيراد نظير تقديم خدمات بعينها ضمن التدابير شبه الجمركية؛ وقد تم الاتفاق على أن الرسوم التي تحصل على الحدود تشير إلى كل الرسوم التي تفرض على الاستيراد، خلافاً للتعريفات.
- ١٤) "العوائق غير الجمركية": أية إجراءات أو لوائح أو أساليب بخلاف "التعريفات الجمركية" و"التعريفات شبه الجمركية"، والتي يتمثل أثرها في تقييد الواردات، أو تسوية التجارة تشويهاً شديداً؛
- ١٥) "القائمة السلبية": قائمة المنتجات المحددة على مستوى النظام المنسق الوارد في قوانين التعريفات الجمركية الوطنية المطبقة في الدول المشاركة، والتي لن تكون خاضعة لتخفيض التعريفات بموجب PRETAS .

المادة (٢)

أحكام عامة

- ١- يتم تحديد المنتجات التي يجب تضمينها في PRETAS على مستوى النظام المنسق الوارد في قوانين التعريفات الجمركية الوطنية للدول المشاركة.
 - ٢- نسبة الأساس للتعريفات الجمركية المستخدمة للتخفيض هي النسبة المطبقة في الدولة الأولى بالرعاية، والتي أصبحت سارية اعتباراً من [١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣] أو [٣١ مارس/ آذار ٢٠٠٥] أو [موعد وضع خطة تخفيض التعريفات].
- [فور دخول PRETAS حيز التنفيذ] لن يتم استحداث أي [رسوم جمركية] [تعريفات جمركية] جديدة على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفات من بين تلك الرسوم المفروضة على الواردات، كما لا تتم زيادة الرسوم المطبقة بالفعل، وذلك بالنسبة للدول المشاركة في هذا البروتوكول، والعلاقات التجارية فيما بينها].
- سوف تمنح الدول الأقل نمواً فترة سماح مدتها ثلاث سنوات في إطار تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الواردة في PRETAS، وذلك اعتباراً من تاريخ التنفيذ.
- يجوز للدول المشاركة الأخرى التي تواجه ظروفاً غير عادية الاستفادة من فترة السماح نفسها اعتباراً من تاريخ التنفيذ وذلك بناءً على طلب من الدولة وموافقة الكومسيك.

المادة (٣)

برنامج تخفيض التعريفات

- ١- تحقيقاً لغرض تخفيض التعريفات، تغطي كل دولة مشاركة ٧% من إجمالي خطوط النظام المنسق الخاصة بها، والمحددة في مستوى النظام المنسق المنصوص عليه في القوانين الوطنية للتعريفات الجمركية. أية دولة مشاركة يتراوح ٩٠% أو أكثر من إجمالي خطوط تعريفاتها الجمركية المقدرة بسعر الأساس بين صفر و ١٠% لا تغطي إلا ١% من إجمالي خطوط النظام المنسق ذاتها.
- ٢- لا تتضمن نسبة ٧% من إجمالي خطوط النظام المنسق المشار إليها في الفقرة (١) سوى الخطوط ذات التعريفات الجمركية التي تزيد على ١٠%.

- ٣- بالنسبة للتعريفات الجمركية المفروضة على ٧% من إجمالي خطوط النظام المنسق المشار إليها في الفقرة (١)، والتي تعريفاتها الجمركية:
- أ- تزيد على ٢٥%، يتم تخفيضها إلى ٢٥%.
- ب- تزيد على ١٥% وحتى ٢٥% يتم تخفيضها إلى ١٥%.
- ج- تزيد على ١٠% وحتى ١٥% يتم تخفيضها إلى ١٠%.
- وذلك على مدت دفعات سنوية من قبل الدول الأقل نمواً، وعلى أربع دفعات سنوية من قبل الدول الأخرى، وذلك بدءاً من تاريخ دخول PRETAS حيز التنفيذ.
- ٤- تحضر الدول المشاركة سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية بدفعات التخفيض السنوية التي قررتها، وكذا بقائمة المنتجات، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ.

المادة (٤)

[جدول التخفيض السريع الطوعي للتعريفات]

- ١- استثناء من المواد ذات الصلة من هذا البروتوكول، وطبقاً لنص المادة ٦ بند (٢) من اتفاقية الإطّار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يجوز للدول المشاركة، التي ترغب في إجراء مزيد من الترتيلات، أن تتخذ هذا الإجراء على أساس ضوعي فيما بينها. وعلى الدول المشاركة التي تعتزم الإنضمام إلى التخفيض السريع للتعريفات أن تخطر أمانة لجنة المفاوضات التجارية بعد دخول PRETAS حيز التنفيذ خلال ثلاثة أشهر.
- ٢- يضم جدول تخفيض التعريفات كافة المنتجات، غير تلك الواردة في القائمة السلبية. ويجب ألا تتجاوز القائمة السلبية ما يلي:
- أ- ٢٥% من جميع خطوط تعريفات النظام المنسق، بالإضافة إلى الخطوط التعريفية التي نسبتها ١٠% أو أقل، والخاصة بالدول النامية التي يبلغ متوسط تعريفاتها ٢٠% أو أكثر؛

ب- ٢٠% من كافة خطوط تعريف النظام المنسق، بالإضافة إلى الخطوط التي تبلغ تعريفاتها ١٠% أو أقل، وذلك بالنسبة للدول النامية التي يتراوح متوسط تعريفاتها بين ١٥% و ٢٠%؛

ج- ١٥% من كافة خطوط تعريف النظام المنسق والخاصة بالدول النامية، التي يقل متوسط تعريفاتها عن ١٥%.

د- و ٣٠% من جميع خطوط تعريف النظام المنسق الخاصة بالدول الأقل نمواً.

٣- يتم تخفيض التعريف عن طريق تطبيق هامش الأفضلية على السعر المعمول به حالياً في الدول الأولى بالرعاية، على مستوى النظام المنسق الخاص بالقوانين الوطنية المنظمة للتعريف الجمركية.

٤- تتم زيادة هامش الأفضلية إلى ٥٠% على خمس دفعات، تبدأ اعتباراً من اليوم التسعين من دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ، بينما يجب على الدول الأقل نمواً تنفيذ البرنامج على سبع دفعات.

٥- يجب على الدول النامية زيادة هامش الأفضلية إلى ٥٠% بالنسبة لمنتجات الدول الأقل نمواً على ثلاث دفعات.

٦- في بداية السنة الخامسة من تاريخ تنفيذ جدول التخفيض السريع الطوعي أو قبل ذلك، يجوز للدول المشاركة إجراء مفاوضات بغية توسيع نطاق تغطية المنتجات وزيادة التزيلات.]

المادة (٥)

قواعد المنشأ

تتمتع المنتجات التي يتم الإتجار فيها فيما بين الدول المشاركة بالمعاملة التفضيلية إذا استوفت قواعد المنشأ المرفقة باتفاقية الإطار (المرفق ٣).

المادة (٦)

إلغاء التعريفات شبه الجمركية

(١) فور دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ، تلغي الدول المشاركة في خلال عامين - والدول الأقل نمواً خلال أربعة أعوام - تعريفاتها شبه الجمركية على جميع المنتجات الخاضعة للتخفيض.

(٢) فور دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ، لن يتم استحداث أي تعريفات شبه جمركية جديدة، كما لن تتم زيادة تلك التعريفات المطبقة فعلاً على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفات.

المادة (٧)

إزالة العوائق غير الجمركية

(١) فور دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ، تلغي الدول المشاركة في خلال عامين - والدول الأقل نمواً في خلال أربعة أعوام - العوائق غير الجمركية على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفات.

(٢) فور دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ، لن يتم استحداث أي عوائق غير جمركية جديدة، كما لا تتم زيادة تلك العوائق المطبقة فعلاً على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفات.

المادة (٨)

مكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية

إذا وجد أحد الأطراف أن الدعم الممنوح يسهم في تشويه التجارة بينه وبين طرف آخر تشويهاً كبيراً، أو إذا تبين له حدوث إغراق في التجارة مع هذا الطرف، يجوز للطرف المعني اتخاذ تدابير ملائمة وفقاً للتشريعات الوطنية واللوائح ذات الصلة.

المادة (٩)

التدابير الوقائية

قبل وضع التدابير الوقائية موضع التطبيق، يتعين على الطرف الذي يعتزم تطبيق أي من هذه التدابير تزويد لجنة المفاوضات التجارية بكافة المعلومات اللازمة لإجراء فحص شامل للموقف بهدف إيجاد حل مقبول لدى الأطراف. ومن أجل الوصول إلى مثل هذا الحل، يقوم الأطراف على الفور بإجراء مشاورات على مستوى لجنة المفاوضات التجارية. وإذا لم تسفر المشاورات عن توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن التدابير الوقائية خلال ٣٠ يوماً، يجوز للطرف الذي يعتزم تطبيق التدابير الوقائية أن يطبق أحكام لوائحه الوطنية بشأن التدابير الوقائية مع الوضع في الاعتبار المادة ١٠ من اتفاقية الإطار.

المادة (١٠)

مراجعة البروتوكول

سعيًا لتحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في الفقرات (٦ ، ٩) من المادة (٢) من اتفاقية الإطار، واسترشاداً بالخبرة المكتسبة في تفعيل نظام الأفضليات التجارية بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، تتم مراجعة البروتوكول بصفة دورية بحيث يغطي التعريفات الجمركية والتعريفات شبه الجمركية والعوائق غير الجمركية وكذا القضايا الأخرى المتعلقة بالتجارة.

المادة (١١)

الهيكل المؤسسي

(١) تلتزم الكومسيك بالإشراف على التنفيذ الكامل لبروتوكول PRETAS بناء على نص المادة ١٣ من اتفاقية الإطار.

(٢) تكون لجنة المفاوضات التجارية مسؤولة عن تنفيذ بروتوكول PRETAS ، والتوظيف السلس لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسوف تلتزم لجنة المفاوضات التجارية بأداء مهامها طبقاً لنص المادة ١٣ من اتفاقية الإطار ولوائحها الداخلية، والتي تبنتها الكومسيك في دورتها التاسعة عشرة.

٣) تعقد لجنة المفاوضات التجارية اجتماعاتها بصفة منتظمة سعياً إلى أداء التكليف المسند إليها والنابع من البروتوكول واتفاقية الإطار، وذلك بغرض توضيح المواضيع المتعلقة بالتجارة ونضمينها في البروتوكول، والعمل على تطوير نظام الأفضليات التجارية وتوسيع نطاقه.

المادة (١٢)

أحكام ختامية

- ١) تعتبر إتفاقية الإطار بمثابة وثيقة مرجعية فيما يتصل بالمواضيع غير الواردة في بروتوكول PRETAS.
- ٢) يدخل البروتوكول حيز التنفيذ في اليوم التسعين من تاريخ استلام جهة الإيداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة من قبل عشر حكومات على الأقل من حكومات الدول المشاركة. ويعتبر الإنضمام اللاحق لأية دولة متعاقدة إلى هذا البروتوكول سارياً بعد انقضاء شهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق الخاصة بها.
- ٣) تعتبر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي هي جهة إيداع البروتوكول التي تخطر جميع الدول المشاركة أو المتعاقدة الموقعة على البروتوكول بإيداع أية وثيقة من وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة، كما تتولى إخطارهم بدخول البروتوكول حيز التنفيذ، وغير ذلك من الأعمال أو الإخطارات المتعلقة بالبروتوكول أو بسريانه.

